

المادة (١١)

يمكن لمؤسسات كلا البلدين اذا ارادت ان تحمي مصالحها ضد اي رفع او تخفيض في قيم للمعقد ان تضع نما في عقودها يضمن حماية مصالح الاطراف المعنية .
توافق السلطات المختصة برقابة تبادل العملات الاجنبية في كلا البلدين على جميع المدفوعات الناشئة عن العمليات المنتظرة والتاجمة عن نصوص حماية العملة المتفق عليها في المعقد .

المادة (١٢)

يقوم الطرفان المتعاقدان بتطوير وتشجيع الاشتراك في المعارض الدولية والمعارض ، وكذلك تنظيم المعارض الخاصة التي تقام في بلد الطرف الآخر .

المادة (١٣)

يستمر تطبيق بنود هذه الاتفاقية حتى بعد مدة انتهائها فيما يتعلق بالمعقد التي عقدت وفقا لاحكامها وخلال مدة سريانها .

المادة (١٤)

يشكل الطرفان المتعاقدان من اجل تسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين لجنة مشتركة يكون من مهامها الرئيسية :
أ - مراجعة نتائج تطبيق هذه الاتفاقية .
ب - تسوية الصعوبات التي قد تنشأ أثناء تنفيذ هذه الاتفاقية .
ج - اقتراح والاستفادة من الاقتراحات التي تهدف الى تنمية وتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين .
تجتمع اللجنة في اي وقت يتفق عليه من قبل الطرفين بالتناوب في مدريد وعمان بناء على طلب احد الطرفين المتعاقدين .

المادة (١٥)

تخضع هذه الاتفاقية لمراقبة السلطات المختصة في كلا البلدين وفقا للاجراءات النافذة فيها . تصبح سارية المفعول ابتداء من تاريخ تبادل الاشعارات بانتهاء الاجراءات القانونية لكلا الطرفين المتعاقدين وتبقى نافذة المفعول لمدة سنة واحدة من تاريخ بدء سريانها ، وتجدد بعد ذلك تلقائيا لمدة سنة واحدة بصورة متتالية ما لم يرسل احد الطرفين اشعارا خطيا يبدي فيه رغبته بانتهاءها قبل مدة ثلاثة شهور من موعد انتهائها على الاقل .
حررت ووقعت في مدريد في السادس من تشرين اول ١٩٨٠ على نسختين أصليتين باللغة الاسبانية واللغة الانجليزية كلامهما معتمد .

عن حكومة المملكة الاردنية

وليد عصفور

وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة اسبانيا

جوان انطونيو كارسيو ديز

وزير الاقتصاد والتجارة

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عقد : الاثنين ١٦ جادى الثانية سنة ١٤٠١ هـ الموافق ٢٠ نيسان سنة ١٩٨١ م . العدد ٢٩٩٨

عدد ممتاز

بعودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك وولي عهده

من خارج المملكة الاردنية الهاشمية